

Distr.: General
27 February 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 20 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

يسعدني أن أشاطركم، بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، تقرير الزيارة التي قمت بها إلى بانغي في الفترة من 11 إلى 14 شباط/فبراير 2020.

وأظنّ رهن إشارة مجلس الأمن لتقديم ما قد يحتاجه من معلومات وتوضيحات إضافية. ولا تزال لجنة بناء السلام على استعداد لمرافقة جمهورية أفريقيا الوسطى وإبلاغ المجلس بشأن التطورات المتصلة ببناء السلام، حسب الاقتضاء.

وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها باعتبارها من وثائق المجلس.

(توقيع) عمر هلال

الرئيس

تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

التابعة للجنة بناء السلام



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 20 شباط/فبراير 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

زيارة رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى

14-11 شباط/فبراير 2020

1 - بصفتي رئيساً لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، قمت بزيارة إلى بانغي في الفترة من 11 إلى 14 شباط/فبراير 2020. وقد رافقني خلال الزيارة أعضاء مكتب دعم بناء السلام وشعبة المساعدة الانتخابية. وانضم إليّ أيضاً الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة. وكما هو منصوص عليه في اختصاصات الرحلة، انصب التركيز على استكشاف الطريقة التي يمكن أن تستخدمها لجنة بناء السلام لدعم التحضير للانتخابات الفترة 2020-2021 وتنظيمها في الوقت المناسب، والتوعية بالتحديات بما يشمل تعبئة الموارد وفهم التطورات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على عناصر سيادة القانون.

2 - وخلال زيارتي، التقيت بالرئيس فوستان - أركانج تواديرا، ورئيس الوزراء، ووزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية، ووزير التخطيط، ورئيسة المحكمة الدستورية، ورئيس السلطة الوطنية للانتخابات، وممثل الاتحاد الأفريقي، وممثل الاتحاد الأوروبي، وممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن القيادة الرفيعة المستوى لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري وعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي.

الفرص والتحديات المحيطة بالعملية الانتخابية للفترة 2020-2021

3 - قدمت اجتماعاتي في بانغي عدة أفكار ثاقبة مثيرة للاهتمام بشأن العملية الانتخابية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقرر إجراؤها في الفترة 2020-2021. وأنا على اقتناع بأن جمهورية أفريقيا الوسطى على أعتاب منعطف دقيق وصعب وأن الانتخابات الناجحة هي المفتاح للسلام والاستقرار المستدامين. وينبغي للانتخابات أن تحترم الجدول الزمني الدستوري الصادر عن المحكمة الدستورية وأن تكون شاملة وذات مصداقية وتتسم بالشفافية والسلمية. وقد يؤدي أي سيناريو بديل إلى فراغ في السلطة السياسية في نهاية العام، ما يضر بفرص النجاح في تنفيذ الاتفاق، ويهدد المكاسب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلاد، ويطلق يد مخربي السلام.

4 - وأعرب جميع محاورتي، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء، والوزراء، ورئيس السلطة الوطنية للانتخابات، ورئيسة المحكمة الدستورية، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني، والبرلمانيات، عن التزامهم القوي بإجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية وتتسم بالشفافية والسلمية في إطار الجداول الزمنية الدستورية. وعلى الرغم من حالات التأخر، فقد أُقرّ قانون الانتخابات في عام 2019، كما أنشئت الآن لجنة استراتيجية للانتخابات (تولت دوراً رئيسياً في الانتخابات السابقة). وأبلغني رئيس الوزراء أن الحكومة صرفت مليوني دولار على الأعمال التحضيرية للانتخابات وأنها تستعد لصرف مليون دولار آخر، وهذا ما سيمكن السلطة الوطنية للانتخابات من إيفاد موظفين إلى خارج بانغي. وبدأ في تشرين الثاني/

نوفمبر 2019 تحديد مراكز تسجيل الناخبين وتحديد الأماكن التي ستكون مراكز الاقتراع. بيد أنه كان من الصعوبة بمكان توسيع نطاق عملية تحديد مراكز التسجيل لتشمل الأجزاء الشرقية من البلد، في الوقت الذي كانت فيه القيود المتصلة بسبل الوصول إلى تلك الأماكن وبالنواحي الأمنية تعيق تنفيذ العملية بشكل سلس في المنطقتين الغربية والوسطى. ونتيجة لذلك، فإن العملية الفعلية لتسجيل الناخبين، المقرر إجراؤها أساساً في كانون الثاني/يناير 2020، من غير المرجح أن تبدأ قبل نيسان/أبريل 2020. ومن المؤكد أن اقتراب موسم الأمطار يطرح تحديات لوجستية إضافية. وفي غضون ذلك، تقوم البعثة حالياً بتعيين موظفي الدعم الانتخابي اللازمين، إثر اعتماد أحدث ولاية للبعثة التي تضطلع بدور كامل في مجال الدعم الانتخابي (انظر قرار مجلس الأمن 2499 (2019)).

5 - وتتمثل أكثر المسائل إلحاحاً في كفالة توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب لضمان أن تفضي عملية تسجيل الناخبين وغيرها من التحضيرات إلى التمكين من إجراء الانتخابات اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2020، تمشياً مع المبادئ التوجيهية الدستورية. وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقاسم 15 مليون يورو (حوالي 17 مليون دولار) للصندوق المشترك للتبرعات الانتخابية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يقدر بمبلغ 41,8 مليون دولار). وحتى الآن، أنفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1,5 مليون دولار، وأنفقت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالفعل مليوني دولار. ويتراوح النقص في التمويل بين 20 و 21 مليون دولار. وثمة حاجة إلى مدفوعات عاجلة لتمويل العمليات الشديدة الأهمية بمهدف كفالة تسجيل الناخبين وإنشاء المكاتب الميدانية للسلطة الوطنية للانتخابات وشراء معدات التسجيل. ويتعين الانتهاء من تسجيل الناخبين بحلول تموز/يوليه 2020 على أقصى تقدير حتى توضع قائمة الناخبين في صيغتها النهائية للوفاء بالموعد النهائي الدستوري للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المقرر في كانون الأول/ديسمبر 2020. ويجب أيضاً تقديم الدعم المالي إلى المحكمة الدستورية، وهي الوصية على دستورية العملية الانتخابية والهيئة العليا للاتصالات، اللتين ستؤديان دوراً رئيسياً في رصد خطاب الكراهية والأخبار المزيفة، وكذلك تنظيم وصول جميع الأطراف المعنية إلى وسائل الإعلام العامة على قدم المساواة خلال الحملة الانتخابية.

6 - وفي مناقشاتي مع الاتحاد الأفريقي وبعض أعضائه (أنغولا وجنوب أفريقيا والسودان ونيجيريا)، اتفقنا على أن الدعم الذي قدمته البلدان المجاورة والإقليمية في الانتخابات السابقة كان عنصراً رئيسياً في إتمامها بنجاح، وأنه ينبغي تقديم دعم سياسي ومالي مماثل، فضلاً عن المساعدة التقنية، للعملية الانتخابية الحالية. وأنفهم أن بعض بلدان الاتحاد الأفريقي التي قدمت الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الانتخابات السابقة يريد مزيداً من التوضيح بشأن الاحتياجات الانتخابية لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قبل النظر في تقديم دعم جديد. وأكد ممثل الاتحاد الأفريقي أيضاً أن الانتخابات المقبلة تشكل معضلة بالنسبة للأجزاء غير الآمنة من جمهورية أفريقيا الوسطى، مشيراً إلى أن إجراء انتخابات ذات مصداقية وآمنة يمثل، في حد ذاته، تحدياً هائلاً في هذه المناطق، ناهيك عن أن من شأن تعطيل العملية الانتخابية هناك أن يؤدي إلى تفاقم حدة المشاكل.

7 - وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تسفر محدودية موارد الحكومة وقدراتها، ولا سيما في المناطق الحدودية، إلى جانب الصعوبة في ضمان أمن الانتخابات، عن ظهور تحديات كبيرة قد تهدد شمولية الانتخابات ومشاركة جميع شرائح المجتمع فيها بصورة عادلة ومنصفة. وأُنجزت البعثة مشروع خطة أمنية للانتخابات، وتعمل حالياً مع الجهات الوطنية المعنية على وضعها في صيغتها النهائية. وفي هذا السياق،

تكتسي كفالة إشراك المرأة في العملية الانتخابية الأهمية القصوى. وخلال اجتماعي بالبرلمانيات، أسعدني أن أسمع منهن كيف تمكن بفضل الدعم المقدم من صندوق بناء السلام من زيادة الوعي لدى النساء في دوائرهن الانتخابية وبناء قدراتهن بشأن العملية الانتخابية. ولا يتضمن قانون الانتخابات الحالي أحكاماً تسمح للاجئين بالتصويت. وأكد لي كل من الرئيس ورئيس الوزراء أنهما يأخذان هذه المسألة على محمل الجد؛ وأنهما أوعزا إلى السلطة الوطنية للانتخابات وسائر الجهات المسؤولة المعنية بتقديم مقترحات تكفل احترام حقوق التصويت للاجئين. وأخبرتني رئيسة المحكمة الدستورية أن ما يلزم لتوفير الأساس القانوني الذي يمكن اللاجئين من التصويت هو إجراء تعديل طفيف على قانون الانتخابات، من خلال ما وصفته بأنه "تعديل قانوني" يمكن أن يقتصر على مادة واحدة أو مادتين. وأوضحت أنه بالنظر إلى إجراء الانتخابات الأخيرة على خلفية ظروف هشة للغاية، تمكنت السلطات من إصدار مراسيم تتيح التصويت لمختلف المجموعات. وهذه المرة، وبعد مرور عام على توقيع الاتفاق، سيتعين على جمهورية أفريقيا الوسطى أن تنقيد تنقيدا كاملاً بالإجراءات القانونية فضلاً عن أن ليس بإمكانها سن قواعد تنظيمية مخصصة.

8 - وختاماً، وعلى الرغم من التطورات الإيجابية على جبهة السلام والأمن التي حدثت منذ الانتخابات الأخيرة، فإن انتخابات الفترة 2020-2021 تجري في بيئة صعبة. وقدرات البعثة محدودة أكثر مقارنة بالانتخابات الأخيرة؛ وسوف تستمر الفجوات الشديدة في التمويل والقدرات، فضلاً عن التحديات الأمنية، في حين ارتفعت كثيراً توقعات عامة الناس من الانتخابات. وبعد الانتهاء من الانتخابات، سيكون وضع آليات ملائمة لتسوية النزاعات عاملاً رئيسياً في الحفاظ على شرعية العملية الانتخابية ومصداقيتها. ولذا، سيتعين على المجتمع الدولي أن يظل متيقظاً وأن يحافظ على موقفه الموحد الداعم لجمهورية أفريقيا الوسطى، أثناء الانتخابات وبعدها. وأعزمت الاستفادة من الدور التنظيمي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في الأشهر القادمة الحاسمة لمواصلة تبادل المعلومات والتوعية بالتطورات المحيطة بالعملية الانتخابية. وفيما يتعلق بتمويل الانتخابات، يجب اتخاذ إجراءات عاجلة وأعزمت الاتصال بجميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى لتشجيعهم على التبرع للصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بأن يسفر نقص التمويل إلى الزيادة في مخاطر الانتكاس بعد كل هذه الاستثمارات التي تمت من أجل تحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في السنوات الماضية.

المناخ السياسي والأمني والاقتصادي في الذكرى السنوية الأولى للتوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة

9 - لا يزال الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى صامداً بعد مرور عام على توقيعه. وقد أعرب جميع محاورى من أفريقيا الوسطى عن التزامهم بتنفيذ الاتفاق. وإن تمثيل كافة قادة الجماعات المسلحة، باستثناء نور الدين آدم الذي كان مثلاً، في الذكرى السنوية الأولى، يبعث أيضاً الآمال في مستقبل الاتفاق. وقد انخفض مستوى العنف بفضل الإجراءات القوية التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويبدو أن معظم أعمال العنف الحالية يدور فيما بين الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من جميع الصعوبات، تم إعداد قوانين بشأن اللامركزية ووضع رؤساء الدولة والأحزاب السياسية السابقين، ومن المقرر اعتمادها في شباط/فبراير 2020 خلال دورة استثنائية للجمعية الوطنية، في حين أصبحت التنمية الاقتصادية واضحة في بانغي حيث خفت حدة العنف بشكل كبير خلال العام الماضي. ولا يزال ثمة احتمال في عدم الاستقرار

السياسي الذي زادت من إمكانية حدوثه الآثار غير الواضحة المترتبة على عودة الرئيسين السابقين فرانسوا بوزيزي وميشيل جوتوديا إلى البلد. بيد أن الرئيس اتصل بهما، وبغيرهما من رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء السابقين، على أمل المصالحة، ما أدى إلى الحد من توقع المخاطر. ومع ذلك، فإن السيطرة المحدودة للدولة على أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، واستمرار وجود الجماعات المسلحة، لا سيما في وسط البلد وشرقه، والمظالم القوية للسكان التي شحذتها سنوات النزاع، والانخفاض البالغ الشدة في مؤشرات التنمية البشرية يعني أن جمهورية أفريقيا الوسطى سيتعين أن تكون موضع مراقبة عن كثب في السنوات المقبلة.

10 - وقد سمعت في محادثاتي مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والبرلمانيات عن إحباط السكان جراء البطء في تنفيذ عملية السلام. وقد يؤدي التأخير في إنشاء الوحدات المختلطة الخاصة ونشرها إلى تمكين الجماعات والمليشيات المسلحة. وهذه التأخيرات تهدد أيضًا بعزل السكان عن اتفاق السلام، إذ إنهم يعبرون بالفعل عن إحباطهم من الاستبعاد من تنفيذه، وكذلك من احتمال إدراج عناصر من الجماعات المسلحة في الوحدات المختلطة الخاصة، لا سيما وأن هذه الوحدات لم تدخل في الخدمة بشكل كامل حتى الآن للسيطرة على العنف المرتبط بالترحال الرعوي وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية. وسمعت رسائل مثيرة للجزع بشأن استمرار مختلف أشكال الاعتداء على المرأة مصحوبًا بالإفلات من العقاب، ولا سيما العنف الجنسي في المناطق الحدودية. وتزيد المخاطر المرتبطة بالترحال الرعوي من حدة التهديدات التي يتعرض لها السكان المحليون، ولا سيما النساء؛ وكان من دواعي سروري أن أسمع أن صندوق بناء السلام يدعم الحلول الرامية إلى تسوية هذه القضية الإقليمية الهامة. وفي الوقت نفسه، استمعنا إلى تقارير عن تزايد الاستقطاب الإثني وتساعد خطاب الكراهية في جميع أنحاء البلد. ولا تزال البعثة في وضع صعب، إذ إنها تواجه ضائقة شديدة في الموارد والعمليات في هذه البيئة الصعبة. وعلاوة على ذلك، ورغم أن اتهام قادة المليشيات السابقين مؤخرًا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد تمت إذاعته والترحيب به على نطاق واسع، فإن هناك الكثير مما ينبغي عمله لدعم السكان في اللجوء إلى القضاء والبدء في التخلص من الآثار التي خلفها النزاع الأخير. ونظرًا لانعدام الأمن وغياب قدرة الدولة وسيطرتها على نطاق واسع، فإن عوائد السلام والتنمية الناجمة عن اتفاق السلام لا تصل إلى السكان المحليين على قدم المساواة. ولهذا الأسباب جميعًا، ونظرًا لعدم وجود بديل للاتفاق السياسي باعتباره السبيل إلى تحقيق السلام والاستقرار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أن السلام هش للغاية ويتطلب دعمًا ثابتًا ومتسقًا لكي يستمر.

11 - وفي اجتماعاتي مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، أتيت لنا الفرصة لاستكشاف السياق الإقليمي وعلاقات جمهورية أفريقيا الوسطى مع جيرانها. وكان من دواعي سروري أن أستمع إلى وصف العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بأنها "شراكة نموذجية". وقال لي محاورتي إن هناك اتصالات استراتيجية مستمرة بين المنظمات الثلاث، تقدم فيها الأمم المتحدة الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية للجهود الواسطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جميع أنحاء البلد. وقد تم تسليط الضوء على وجود جماعات مسلحة بالقرب من حدود العديد من البلدان المجاورة ما أدى إلى أعمال عنف عبر الحدود باعتباره قضية رئيسية. وأشار عدة أعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى أن حظر الأسلحة لا يحول دون حصول المليشيات على الأسلحة، وشددوا على ضرورة مواصلة التفكير في طرق لرصد تدفق الأسلحة إلى هذه الجماعات والحد منه. وما يدفعني إلى التفاؤل هو سماعي أنه تم الاتفاق على عقد اللجنة المشتركة مع

السودان وأنه يجري التفاوض بشأن موعده بين وزارتي الخارجية في البلدين، في حين عُقدت اللجنة المشتركة مع تشاد مؤخرًا. ويؤمل أن تسهم هذه التطورات في تحسين الأمن على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى. وسوف يتعين على الحكومة والمجتمع الدولي تعزيز جهودهما على مختلف الجبهات من أجل الحفاظ على وجهة اتفاق السلام، ولا سيما فيما يتصل بالأمن، مع إعادة بسط سلطة الدولة، ومع توفير الخدمات الأساسية أيضًا. كما أن السكان بحاجة إلى الإحساس بالتغيير في حياتهم اليومية، وإلى الشعور بعوائد السلام. ولا بد أيضًا من التصدي بصلابة لمشكلة المخربين.

تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام

12 - من الواضح أن استدامة اتفاق السلام تتوقف في نهاية الأمر على قدرته من حيث عوائد السلام والتنمية التي سيجلبها إلى السكان. وهذا هو المنطق الكامن وراء الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، التي سيكون لتنفيذها بالغ الأثر في استدامة السلام. وقد ناقشنا مع وزير التخطيط عدة تطورات في مجالات متصلة بالخطة من قبيل اعتماد أطر رئيسية لاستراتيجية إصلاح قطاع الأمن والسياسة القطاعية في مجال العدالة. غير أن وتيرة التنفيذ لا تزال بطيئة. ويعزى ذلك جزئيًا إلى استمرار قدرة الحكومة على الاستيعاب والتنفيذ، ولا سيما خارج العاصمة، ويعزى جزئيًا أيضًا إلى تعقّد الخطة، التي تتطلب تنسيقًا قويًا فيما بين الشركاء ومع الحكومة. ويبدو أن عملية الخطة غير متزامنة بشكل كاف مع عملية تنفيذ الاتفاق. ويظل التحدي بالنسبة للبلد متمثلًا في تحسين التزامين بين كلا الإطارين. وفي اجتماعاتي مع البنك الدولي، واصلنا البحث في الشراكة الناشئة بين البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بيراو، حيث يعمل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مع البنك لتحديد أنواع عوائد السلام والتنمية التي يمكن إتاحتها في حال التوصل إلى اتفاق سلام بالتنسيق مع الأمم المتحدة. وفي حين لم تتحقق أي نتائج ملموسة حتى الآن، يبدو أن هذا التعاون هو نموذج ناشئ جيد يمكن أن يسهم بشكل استراتيجي، إذا ما نجح، في استدامة اتفاقات السلام المحلية.

13 - وتعلق لجنة بناء السلام أهمية كبيرة على الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي شروط مسبقة للسلام والمصالحة الدائمة، وهي ترصد عن كثب التطورات في هذا الصدد. وإن الإدانة الأخيرة لخمسة ميليشيات سابقة التي أصدرتها محكمة الاستئناف في بانغي خلال جلسة المحاكمة الجنائية بشأن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ليست مجرد مؤشر واضح على أن الاستثمار في مكافحة الإفلات من العقاب والعدالة قد بدأ في تحقيق نتائج ملموسة في الاستجابة لطلبات السكان المتصلة بتحقيق العدالة، ولكنه أيضًا مثال واضح على نوع عوائد السلام اللازمة للسكان لبدء تسوية المظالم التي استمرت لعقود من الزمن. ومنذ عام 2015، تستمع شريحة واسعة من الجمهور إلى جلسات المحاكمة الجنائية العادية التي تبث من الإذاعة، ما أدى إلى زيادة الثقة في قطاع العدالة الرسمي (من 22 في المائة في عام 2017 إلى 50 في المائة في عام 2018)⁽¹⁾. وقد حدثت تطورات إيجابية أخرى تمثلت في أن موافقة الحكومة على السياسة الوطنية لقطاع العدالة للفترة 2020-2024، والاجتماع الأول للجنة التوجيهية، سيمكّن جمهورية أفريقيا الوسطى من تنفيذ إصلاحات هيكلية في إطار شامل يصب في مصلحة كل من الدولة وشركائها الماليين، وكذلك توظيف عناصر قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) وموظفي السجون وتدريبهم ونشرهم، والعمل بسياسة للشرطة المجتمعية، وإقرار

(1) انظر www.peacebuildingdata.org/sites/m/pdf/CAR_Poll4_Engl_Final.pdf.

الجمعية الوطنية لقانون بشأن المساعدة القانونية ودعم مراكز المعونة القضائية التي تقدم خدمات العدالة للسكان. وكل ما سبق لا يسهم في بناء الدولة فحسب، بل يسهم أيضا في التأثير المباشر على السكان، وهذا ما يعزز استدامة السلام. وعلاوة على ذلك، وُضعت الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بعد مشاورات جرت بقيادة وطنية وقُدِّمت إلى الرئيس في 22 كانون الثاني/يناير.

14 - ويسعدني أن أسمع أنه يجري التصدي للتحديات المتعلقة بالعدالة والأمن، وأن الأمم المتحدة تدعم كل ما سبق ذكره، مع الإشارة إلى الدعم البالغ 8,5 ملايين دولار الذي يخصصه صندوق بناء السلام منذ عام 2016 لعمليات العدالة والإصلاح الانتقالية وتوظيف عناصر الشرطة والدرك. وقد أُبلغت بأن الدعم الذي يقدمه الصندوق منذ عام 2016 لسيادة القانون كان أساسياً في دعم هذا المجال الحساس من مجالات العمل ومحفزاً على جذب مزيد من الاستثمارات في القطاع. ونلاحظ أيضاً أنه لا يزال ثمة نقص في التمويل، لا سيما فيما يتعلق بأولويات العدالة والأمن قبل إجراء الانتخابات (نشر قوات الأمن الداخلي، والمحاكم المتنقلة لإصدار الأحكام حتى يتسنى للناس التسجيل كناخبين أو مرشحين) وكذلك لدعم نظام المحاكم العادية المتعثر في عقد مزيد من جلسات المحاكمة الجنائية.

15 - غير أن التحديات لا تزال قائمة. فقد أكد المجتمع المدني والجماعات النسائية التي تحدثت معها أنه بالرغم من كل هذه الجهود فلا يزال معظم السكان غير مدرك لعوائد السلام من حيث إمكانية اللجوء إلى القضاء. ولا يزال الإفلات من العقاب منتشرًا على نطاق واسع، في حين لا تزال هناك مظالم وانتهاكات شديدة لحقوق الإنسان، ولا سيما في الضواحي. وفي ما يكتسي الطابع الشامل للسياسة الوطنية لقطاع العدالة أهمية في دعم قطاع العدالة ونظام المحاكم الهشّين، فإنه يسفر أيضا عن ظهور تحديات في التنفيذ والاستيعاب أمام حكومة تعاني بالفعل من نقص مستمر في التمويل والموارد البشرية. وسيكون من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي جمهورية أفريقيا الوسطى طوال مرحلة تنفيذ هذه السياسة، من أجل تحقيق نتائج ملموسة في الميدان. كما أدى التأخير في إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة أيضا إلى ورود شكاوى من بعض الجماعات المسلحة.

16 - وفي حين هناك عدة قضايا قيد التحقيق لدى المحكمة الجنائية الخاصة، فإن السجل يكاد يكون جاهزا للعمل، ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمات في عام 2021، ولا يزال ثمة نقص كبير في التمويل حيث تبلغ الميزانية السنوية للمحكمة 13 مليون دولار تغطيها البعثة في معظمها. وتُبلغ اللجنة بانتظام بالتحديات الكبيرة الماثلة في إيجاد موارد كافية للمحكمة، وتعيين قضاة دوليين، واستقدام موظفي الدعم، وتحسين قدرة وأداء المؤسسات الوطنية للعدالة والإصلاح والتأهيل خارج بانغي. ولا يزال تعيين القضاة الدوليين - الذين يشترط القانون وجودهم الضروري لتطوير النشاط القضائي للمحكمة - أمرا رئيسيا. وإذا ما أريد للمحكمة أن تحقق نتائج ملموسة في إطار ولايتها الممتدة على خمس سنوات، من الضروري إعارتها قضاة مؤهلين. وسيكون من المهم ضمان الحفاظ على المكاسب التي تحققت مؤخرا في قطاع سيادة القانون والنهوض بها، على الرغم من البيئة السياسية والأمنية الصعبة والتحديات المحيطة بالانتخابات المقبلة، وذلك من أجل المضي قدما نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على ما نقدمه من دعم سياسي ومالي جماعي لتعزيز النظام القضائي برمته.

ملاحظات ختامية

17 - تقف جمهورية أفريقيا الوسطى اليوم على مفترق طرق دقيق وصعب. فبالرغم من المخاطر والتحديات والنقص في القدرات والموارد، ووجود أنواع شتى من المخربين للاتفاق، يحدوني الأمل في أن السلام والمصالحة المستدامين لا يزالان في متناول اليد. وتفهم جميع قطاعات المجتمع أنه لا يوجد بديل عملي للاتفاق وأنها ملتزمة التزاماً قوياً بتنفيذه. وهناك أيضاً التزام قوي بإجراء انتخابات ناجحة في إطار الجداول الزمنية الدستورية. غير أنها ستحتاج إلى اهتمامنا الوثيق ودعمنا المستمر. وتدني مستوى العنف في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى منذ توقيع الاتفاق يدل على نجاعة الاتفاق. غير أنه من الضروري، من أجل تحقيق نتائج مستدامة، أن يبدأ السكان في جميع أنحاء البلد، في رؤية تغييرات في حياتهم اليومية، بدءاً بإمكانية اللجوء إلى الأمن والقضاء وانتهاءً بتحسين سبل العيش.

18 - وعلى الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة تعمل في بيئة مليئة بالتحديات، فمن المهم أن تستمر في طريقها نحو تحسين التنسيق والتكامل دعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى، داخلياً ومع شركائها الرئيسيين على حد سواء - لا سيما الحكومة والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والبنك الدولي. ويمكن استخلاص العديد من الدروس من تجربة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا بد من أن تتواصل جميع الجهود المشتركة في هذا الصدد. وفي هذه المرحلة البالغة الأهمية، ينبغي أن تكون أولويتنا الأولى والرئيسية هي الاجتماع لتقديم دعم موحد، بناءً على طلب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل النجاح في تنظيم عملية انتخابية شاملة وذات مصداقية وتنسم بالشفافية والسلمية. وفي غضون ذلك، نحتاج إلى إيجاد أساليب واقعية ونفعية وعملية لوضع احتياجات السكان المحليين ومصالحهم في صميم تنفيذ الاتفاق، حتى يتمكنوا من الاستفادة من عوائد السلام والتنمية. وما لم نجتمع كلنا معاً لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى وسكانها للمضي قدماً في هاتين الأولويتين، فهناك احتمال في فقدان المكاسب الهامة التي تحققت في العام الماضي.

19 - وأخيراً، أود أن أكرر تأكيد الاحتياجات العاجلة المتعلقة بتمويل الانتخابات. ولا يمكن للمجتمع الدولي تحمّل انتكاسة أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسيكون نجاح الانتخابات المقبلة عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار في البلد. ولذلك، أود أن أحث جميع الدول الأعضاء على النظر في التبرع للصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أقرب وقت ممكن، للسماح بعملية سلسلة تحضيراً للانتخابات.